

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة العدل
القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

قدم في هذه القضية تمييزان بتاريخ ٢٠١٤/١١/٥ للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى بالدعوى رقم ٢٠١٤/٥٩٥ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٩.

التمييز الأول:

المميز:

المميز ضده: الحق العام.

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي:

(١) إنني بريء من الجرم المسند إلي ولم أتبلغ موعد الجلسة.

(٢) إنني أعيل عائلة كبيرة وعنواني معروف.

(٣) لم أتمكن من الدفاع عن نفسي وتقديم بيناتي ودوافعي.

الطلب:

فسخ قرار الحكم وإعادة المحاكمة ومساعدتي بالنظر لي بعين العطف وقبول التمييز
شكلاً وموضوعاً.

التمييز الثاني:

المميز:

المميز ضده: الحقوق العام.

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي:

(١) إنني بريء من الجرم المسند إلي ولم أتبلغ موعد الجلسة.

(٢) إنني أعيل عائلة كبيرة وعنواني معروف.

(٣) لم أتمكن من الدفاع عن نفسي وتقديم بيناتي ودوافعي.

الطلب:

التمس فسخ قرار الحكم وإعادة المحاكمة ومساعدتي بالنظر لي بعين العطف وقبول التمييز شكلاً وموضوعاً.

وبتاريخ ٢٠١٤/١١/٩ رفع نائب عام الجنايات الكبرى قرار الحكم الصادر إلى محكمتنا كونه مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى ملتصقاً بتأييده.

وبتاريخ ٢٠١٤/١١/١٨ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم ١٧٠٢/٢٠١٤/٤/٢ قبول التمييزين شكلاً وردهما موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين:

-١

-٢

التهم التالية:

١- جناية هتك العرض بحدود المادتين ١/٢٩٦ و ١/٣٠١ عقوبات للمتهمين.

٢- جناية الشروع بهتك العرض بحدود المادتين ١/٢٩٦ و ٦٨ عقوبات للمتهم

٣- جنحة حمل وحيازة أداة حادة بحدود المادة ١٥٦ عقوبات للمتهمين.

الوقائع:

تتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة أنه وقبل شهرين من الملاحقة في هذه القضية والكائنة بتاريخ ٢٠١٤/٣/٨ وبحدود الساعة الثامنة مساءً وأثناء وجود المجني عليه المولود بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٥ في الشارع العام بالقرب من مكان سكن ذويه حضر لطرفه المتهمان واقتاداه رغماً عنه إلى منزلهما وتحت التهديد بالأدوات الحادة جرداه من ملابسه وتعاقبا على إجراء الفحش به وفي يوم تقديم الشكوى وبحدود الساعة الثانية عشرة ظهراً أثناء وجوده في الشارع العام حضر إليه المتهم واقتاده إلى منزله تحت التهديد بأداة حادة وطلب منه خلع ملابسه فرفض وأخرج المتهم قضيبه وطلب منه لعقه فدفعه المجني عليه ولاذ بالفرار وتوجه إلى المركز الأمني وتقدم بالشكوى وجرت الملاحقة.

وبالتدقيق في أوراق هذه القضية وكافة البيانات المقدمة والمستمعة فيها وجدت المحكمة أن وقائعها الثابتة تتلخص بأنه وقبل شهرين من تقديم هذه الشكوى والمقدمة بتاريخ ٢٠١٤/٣/٨ وأثناء مسير المجني عليه مواليد ١٩٩٧/١٢/٥ في منطقة إسكان الأمير طلال في الرصيفة قابله المتهمان وقاما بسحبته إلى منزلهما رغم إرادته وهناك قام المتهم بإشهار بلطة عليه وقام بإلقاء المجني عليه على التخت ثم قام بإنزال بنطلونه وكلسونه إلى الركب ثم قام المتهم أيضاً بإنزال بنطلونه وكلسونه إلى الركب ووضع قضيبه المنتصب في مؤخرة المجني عليه وأخذ يدخله ويخرجه في مؤخرة المجني عليه إلى أن استمنى على الأرض ثم حضر شقيقه المتهم وكرر ما فعله المتهم مع المجني عليه وبعدها غادر المجني عليه وبرفقته المتهم الذي قام بإيصاله إلى منزل ذويه وبتاريخ ٢٠١٤/٣/٨ وبحدود الساعة الثانية عشرة ظهراً وأثناء مسير المجني عليه برفقة صديقه إمام وبعد مغادرة صديقه قابله المتهم وقام بشتمه وأخذه عنوة إلى منزله وهناك قام أيضاً بإشهار بلطة عليه وشاح بنطلونه وكلسونه وطلب من المجني عليه أن يقوم بلعق قضيبه وتمكن المجني عليه من ضرب المتهم على صدره حيث سقط على الأرض وتمكن المجني عليه من الفرار وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

التطبيق القانوني:

وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة وجدت المحكمة أن الأفعال التي أقدم المتهمان على ارتكابها والثابتة من خلال اعترافهما أمام الشرطة وأمام المدعي العام والمعززة بشهادة المجني عليه هذه الأفعال المتمثلة بقيام المتهمين بجر وسحب المجني عليه رغم إرادته إلى داخل منزلهما وقيامهما بهتك عرضه والواط به بالتعاقب إنما تشكل كامل أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ وبدلالة المادة ١/٣٠١ عقوبات الأمر الذي يتعين معه تجريمهما وتحديد مجازاتهما وفق أحكام القانون.

كما تجد المحكمة أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والثابتة من خلال شهادة المجني عليه والتي قنعت بها المحكمة هذه الأفعال والمتمثلة بقيام المتهم بتاريخ ٢٠١٤/٣/٨ بأخذ المجني عليه بعد أن قام بإشهار موسى عليه وإدخاله إلى داخل منزله ثم قيامه بشلح بنطلونه وكلسونه والطلب من المجني عليه أن يقوم بلعق قضيبه إنما تشكل هذه الأفعال كامل أركان وعناصر جنائية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ عقوبات.

أما بالنسبة لجنحة حمل وحيازة أداة المسندة للمتهم فتجد المحكمة أن بيانات النيابة جاءت عاجزة وقاصرة عن ربط المتهم بهذا الجرم ولم يرد في شهادة المجني عليه أن المتهم كان يحمل أي أداة حادة بل أنه أكد أن من قام بإشهار موسى ثم البلطة بعد ذلك هو المتهم الأمر الذي يتعين معه إعلان براءة المتهم من جنحة حمل وحيازة أداة حادة وإدانة المتهم بهذا الجرم.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم ولقناعة المحكمة التامة لما توصلت إليه فإنها تقر ما يلي:

أولاً: عملاً بالمادة ١٧٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم عن جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة ١٥٦ عقوبات المسندة إليه في مستهل هذا القرار لعدم قيام الدليل القانوني بحقه.

ثانياً: عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنائية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ ودلالة المادة ١/٣٠١ من قانون العقوبات.

ثالثاً: عملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجنائية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ عقوبات.

رابعاً: عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون العقوبات إدانة المتهم
بجناية حمل وحياسة أداة حادة بحدود المادة ١٥٦ عقوبات والحكم عليه عملاً
بالمادة ذاتها بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة
الأداة الحادة في حال ضبطها.

وعطفاً على قرارى الإدانة والتجريم قررت المحكمة ما يلي:

١- عملاً بأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات الحكم بوضع المجرمين
بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم محسوبة لهما مدة
التوقيف وعملاً بأحكام المادة ١/٣٠١ أ عقوبات قررت المحكمة إضافة ثلث العقوبة
المقررة وهي ستة عشر شهراً على العقوبة المقررة بحيث تصبح العقوبة خمس
سنوات وأربعة أشهر والرسوم والمصاريف لكل واحد منهما محسوبة لهما مدة
التوقيف.

٢- عملاً بالمادة ١/٢٩٦ عقوبات قررت المحكمة الحكم بوضع المجرم محمود موسى
عودة الكعابنة بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات والرسوم والمصاريف
محسوبة له مدة التوقيف.

٣- عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات قررت المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم
وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس
سنوات وأربعة أشهر والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة
الأداة الحادة في حال ضبطها.

وعن أسباب تمييز المميزين باعتبارها واحد في كل منها:

وعن السبب الثاني ومفاده أنهما يعيلان عائلة كبيرة وعنوانهما معروف.

فإن مثل هذا السبب لا يشكل سبباً من عداد أسباب التمييز الواردة بالمادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستدعي رد هذا السبب.

وعن السبب الثالث ومفاده عدم تمكنهما من الدفاع عن نفسيهما وتقديم بيناتهما ودفعهما وفي هذا نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وبجلستها المنعقدة في ٢٠١٤/١٠/١٥ أفهمت المتهمين (المميزين) نص المادة ٢٣٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وأجاب كل منهما بأن ليس لديه أي بينة دفاعية مما يجعل هذا السبب مخالفاً للواقع الثابت من محضر المحاكمة ومستوجب الرد.

وعن السبب الأول من أسباب التمييزين أنهما بريئان من الجرم المسند إليهما ولم يتبلاغا موعد الجلسة.

تجد محكمتنا أن المميز حضر كافة جلسات المحاكمة موقوفاً، والمميز حضر كافة جلسات الحكم باستثناء جلسة النطق بالحكم، وبالتالي فإن الادعاء بأنهما لم يتبلاغا موعد الجلسة لا سند له من الواقع. ومن جهة أخرى نجد إن قرار الحكم المميز جاء مستوفياً لكافة شروطه القانونية من جهة استخلاص محكمة الجنايات الكبرى لواقعة الدعوى استخلاصاً سائغاً وسليماً من خلال بينات قانونية ثابتة لها ما يؤيدها دللت عليها وضمنت قراراتها فقرات منها وهي التي عولت عليها في بناء حكمها.

ومن حيث تطبيق القانون على استخلاصاتها بشكل أصولي وسليم.

ومن حيث العقوبة المفروضة على كل منهما والتي جاءت ضمن الحد القانوني لما جرم به كل منهما.

وحيث إن ذلك كذلك ولم يرد ما يستدعي نقض القرار المميز لأي سبب من الأسباب
الوارد ذكرها بالمادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستدعي تأييده.
وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون فإن في ردنا على أسباب تمييز
المميزين ما يكفي للرد عليه فنحيل إليه تحاشياً للتكرار والإطالة.

لذا نقرر رد التمييزين وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٥/٢/٩م.

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق/ع م